



مجلة الإدارة والاقتصاد Journal of Administration & Economics

Mustansiriyah
University

College of
Administration &
Economics

P-ISSN: 1813 - 6729

E-ISSN: 2707-1359

قياس الثقة الإدارية المفرطة وبيان أثرها في عدم شفافية التقارير المالية (بحث تطبيقي)

إياد جمعه خلف

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، الانبار، العراق.

Email: ayad2gumaa2@uoanbar.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/0009-0007-3050-7653>

سطم صالح حسين

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، صلاح الدين، تكريت.

Email: satam.hussein@tu.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/>

معلومات البحث

تواريخ البحث:

تاريخ تقديم البحث: 2024 / 3 / 2
تاريخ قبول البحث: 2024/ 11 / 11
عدد صفحات البحث 149 - 158

الكلمات المفتاحية:

الثقة الادارية المفرطة ، عدم الشفافية ،
التقارير المالية ، الغموض ، المصارف .

المراسلة:

أسم الباحث: إياد جمعه خلف

Email:

ayad2gumaa2@uoanbar.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى قياس الثقة الإدارية المفرطة وبيان أثرها في عدم شفافية التقارير المالية بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، لتحقيق هذا الهدف تناول البحث عينة شملت (17) مصرفاً تم سحبها من مجتمع الدراسة المتمثل بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار هذه العينة على اساس المصارف التي لديها بيانات متكاملة للفترة الممتدة من عام (2013 وحتى 2022)، واعتماد القياس الكمي للمتغيرات بتحليل التقارير المالية، تم قياس الثقة الإدارية المفرطة باستخدام ثلاث طرق وهي (نسبة الانفاق الاستثماري على اجمالي الأصول، ونموذج المبالغة بالاستثمار، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية)، أما عدم شفافية التقارير المالية فتم قياسه وفقاً للمجموع المتحرك من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية بالبرنامج الإحصائي (SPSS) لفحص اتجاه وقوة العلاقة والتأثير للمتغيرات، إذ توصل البحث الى عدم وجود علاقة معنوية بين عدم شفافية التقارير المالية (Y) مع الثقة الإدارية المفرطة بحسب المقياس الثاني المبالغة بالاستثمار (M2)، بينما سجل متغير عدم شفافية التقارير المالية علاقة ارتباط معنوية إيجابية مع الثقة الإدارية المفرطة بحسب المقياس الأول نسبة الانفاق الاستثماري (MI)، والمقياس الثالث نسبة الديون (M3)، ويوصي البحث الجهات المسؤولة بضرورة وضع تشريعات قانونية صارمة للحد من الانتهازية الإدارية الناتجة عن الإتجار الداخلي بالمعلومات وتشكيل هيئة مستقلة تتولى مسؤولية الأشراف والرقابة على إفصاحات الشركات المدرجة في هذا السوق).

1. المقدمة

تعد الثقة الإدارية سمة ضرورية حتى تستطيع الإدارة التكيف مع البيئة، الا ان الثقة المفرطة هي سلوك غير عقلاني، وطبقاً لنظرية التمويل السلوكي فالثقة المفرطة هي من أهم التحيزات السلوكية التي حظيت بجدل كبير في الفكر المحاسبي وزاد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة بسبب أثار هذا التحيز السلوكي في الإجراءات المحاسبية، وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد في الادبيات المحاسبية بتحسين جودة هذه التقارير، الا ان الإفصاح ما زال يعتمد على السياسة التي تتبعها إدارة الشركة لأنها هي من تتحكم في نوعية المعلومات المفصح عنها وشفافيتها، وفي ظل هذه التطورات اصبح إدارة الشركات تبحث عن الطرق والأساليب التي من شأنها اظهار التقارير المالية بما يخدم اهدافها ومصالحها، وفي هذا البحث سيتم قياس أثر الثقة الإدارية المفرطة (باستخدام ثلاثة مقاييس) في عدم شفافية التقارير المالية بالتطبيق على عينة من المصارف العراقية،

إذ حظيت ظاهرة عدم شفافية التقارير باهتمام متزايد من جانب اصحاب المصالح خاصة بعد حدوث العديد من الانتكاسات المالية لبعض الشركات العالمية نتيجة سيطرة الجشع والمصالح الخاصة للمديرين داخل هذه الشركات مما أدى الى نقص شفافية التقارير المالية وعدم كفايتها لاحتياجات المستخدمين، لذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الرئيسية الآتية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة الإدارية المفرطة مع عدم شفافية التقارير المالية؟

2. ما مدى تأثير الثقة الإدارية المفرطة في عدم شفافية التقارير المالية؟

وعليه تم صياغة فرضيات البحث الرئيسية على النحو الآتي:

H1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة الإدارية المفرطة مع عدم شفافية التقارير المالية.

H2. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للثقة الإدارية المفرطة في عدم شفافية التقارير المالية.

2. أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث في تناول أحد المواضيع البحثية المهمة ومن منطلق توفير فهم لعدم شفافية التقارير وما يتبعها من نتائج سلبية تؤثر في المستخدمين، والتأثير المهم للثقة الإدارية المفرطة في الممارسات والسياسات المحاسبية ويرتكز ذلك التأثير في ممارسات القياس والإفصاح، لذا فقد يحقق هذا البحث أهمية كبيرة في المجالين العلمي (الأكاديمي) والعملي (التطبيقي) على النحو الآتي:

1. الناحية العلمية: يستمد هذه البحث أهميته في إثراء الجانب المحاسبي البحثي بتقديم إطار مفاهيمي متكامل لكل متغير من المتغيرات وعن العلاقة بينهما، إذ انها تناقش موضوعاً بحثياً يمثل أحد أهم الاتجاهات البحثية المعاصرة، فضلاً عن منفعته لجميع اصحاب المصالح من خلال تقديم معلومات تساعد على اتخاذ قرارات سليمة بعد التقييم الموضوعي لتلك المصارف.
2. الناحية العملية: تكمن أهمية البحث أيضاً في الأسلوب الكمي المعتمد في قياس متغيرات البحث نظراً لكونها الدراسة الأولى التي تبحث بهذا المجال على حد علم الباحثان فضلاً عن عدم امكانية تعميم نتائج الدراسات السابقة خارج البيئة العراقية لاختلاف الظروف والعوامل المؤثرة على بيئة الاعمال.

3. هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيس في قياس واختبار مدى تأثير الثقة الإدارية المفرطة في عدم شفافية التقارير المالية، وبشكل تفصيلي يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. بيان وتحليل طبيعة الثقة الإدارية المفرطة وعلاقته بالممارسات المحاسبية، فضلاً عن قياس درجة الثقة الإدارية المفرطة للمصارف العراقية.
2. عرض مفهوم عدم شفافية التقارير المالية ومخاطرها، فضلاً عن قياس درجة عدم شفافية التقارير للمصارف عينة البحث.
3. معرفة العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة مع عدم شفافية التقارير.
4. قياس تأثير الثقة الإدارية المفرطة في عدم شفافية التقارير المالية للمصارف العراقية.

4. الجانب النظري**4.1. الثقة الإدارية المفرطة**

تعد الثقة المفرطة أحد أكثر التحيزات السلوكية انتشاراً في مجال اتخاذ القرار [8]. إذ تغيرت الرؤى بانعدام الثقة في إدارة الشركات منذ الأزمة المالية في 2008 الذي أدى ذلك إلى تكريس اهتمام بحثي كبير للسلمات الشخصية للمديرين في السنوات الأخيرة وخاصة ثقتهم المفرطة [11]. إذ تعد الثقة المفرطة من الخصائص الأساسية غير الملموسة والتي لها أهمية كبيرة لأن لها تأثير ملموس في أداء الشركة [2]. ولا يعني ذلك أن الثقة المفرطة بشكل عام صفة سلبية في المديرين بل على النقيض تماماً، فالثقة التي تتبع من المعرفة والمهارات والقدرات ثقة إيجابية تعود بالنفع على الأداء المالي للشركة [9]. كما تعد الثقة المفرطة أحد الأسباب الرئيسية لانهايار وفشل العديد من شركات الأعمال، ومن الامثلة على ذلك أن الرئيس السابق (Jeffrey Skilling) لشركة (Enron) كان لديه ثقة مفرطة بالنفس ويعتقد أنه يمكنه التلاعب في التقارير بشكل منتظم دون أن يكتشف ذلك، لكنه كان مخطئاً وأدت الثقة المفرطة لديه إلى الانهيار المالي للشركة [7].

كما تعد الثقة الإدارية المفرطة بانها واحدة من التحيزات السلوكية الأكثر انتشاراً في مجال اتخاذ القرارات والتي قد تؤدي إلى تحيزات سلوكية ضارة لأنها تدفع المديرين الى المبالغة بمعرفتهم بالواقع وأنها تؤدي إلى وهم السيطرة في العديد من الأمور [3]. فالثقة المفرطة هي ميل فردي لرؤية الذات على أنه (أفضل من الآخرين) والاعتقاد بأن موارد الفرد مثل (المعرفة والمهارات والقدرات) أكبر وأكثر دقة على عكس الواقع فمن المتعارف به على نطاق واسع أنه إذا كان المديرين لديهم ثقة مفرطة فيمكن أن تؤثر في قرارات الشركة المهمة مثل الاستثمار والتمويل وأرباح الأسهم وعمليات الدمج والاستحواذ [21].

تتطوي الثقة الإدارية المفرطة على بعدين أساسيين وهما [6].

1. التفاؤل المفرط: يحدث التفاؤل المفرط عندما يبالغ الأفراد في قدراتهم الخاصة بمعنى أن الأفراد يكونون متفائلين بشكل غير واقعي بشأن النتائج غير المؤكدة وهو يعد النوع الأكثر شيوعاً.
2. التقدير الخاطئ: ينطوي على معتقدات مبالغ فيها حول هدف معين إذ يتم التقليل من عدم التأكد عند التنبؤ بالأحداث غير المؤكدة.

تتعدد اشكال وصور الثقة الإدارية المفرطة وهي كالآتي [19].

1. المغالاة في التقديرات: تعني المبالغة في تقدير تفكيره باعتباره أفضل من الآخرين لدرجة الإيمان المطلق بالمعرفة الصحيحة وما دون ذلك هو الخطأ، وتظهر المغالاة في التقديرات عندما يكون الأداء الفعلي للمدير أقل من الأداء الذي يعتقد في تحقيقه.
2. المغالاة في القدرات: تسمى أيضاً بالتأثير فوق المتوسط وتعني المبالغة في القدرات والمهارات والمعارف التي يتميزون بها عن نظرائهم في نفس المستوى الوظيفي.

3. المغالاة في الدقة: تعرف أيضاً بوهم السيطرة وتعني ميل الأفراد إلى المبالغة في تقدير قدرتهم على التحكم في الأحداث التي لا يمتلكون تأثيراً عليها أو يمتلكون تأثير محدود وبصحبها التقليل من أهمية التقلبات العشوائية.

وعليه يتم النظر الى المديرين ذوو الثقة المفرطة بانهم مبتكرون ولهم دور كبير في نجاح الشركات من جانب، ومن جانب آخر فالمديرين ذوي الثقة المفرطة هم غير مرغوب فيهم لأنهم يدمرون الشركة بتحملهم المزيد من المخاطر [18]. فالثقة الإدارية المفرطة ضرورية للنجاح في مجالات لا تعد ولا تحصى بما في ذلك الأعمال التجارية وليس من المستغرب أن يميل المديرين إلى أن يكونوا أكثر تفاؤلاً وأقل نفوراً من المخاطرة من عامة الناس كما يمكن أن تكون الثقة المفرطة سمة مرغوبة لدى كثير من المديرين من أجل تطوير تقنيات أو منتجات جديدة [13]. وفي المقابل فالثقة الإدارية المفرطة تؤثر على القرارات المحاسبية والتقارير المالية [20].

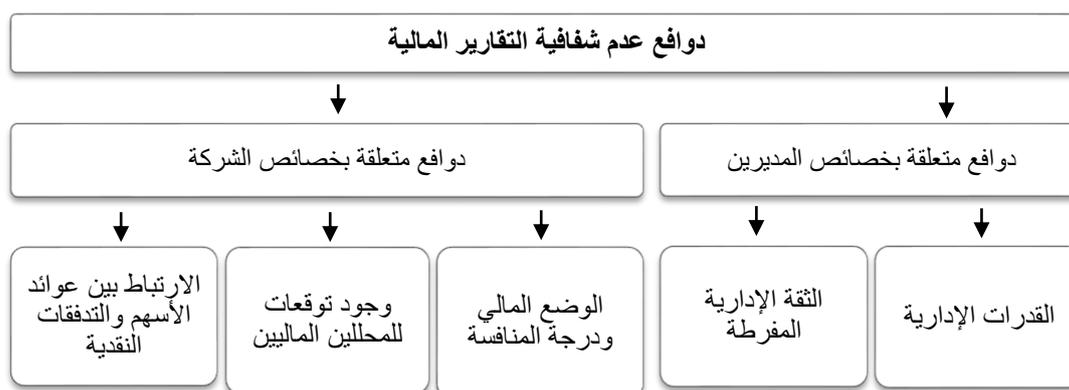
لأن العمليات التي ينفذها المديرين مفرطي الثقة تنسم بالعشوائية والتخبط ولها آثار مالية ضارة على أداء الشركة حاضراً ومستقبلاً مما يعوق قدرتها على الاستمرار وهذا يؤدي إلى الحاجة إلى عمل ضخم من المدقق مع الحاجة لتوسيع حجم العينة لبناء رأي مناسب عن سلامة وصحة الأرصدة والسجلات مما يترتب عليه ارتفاع تكلفة التدقيق الخارجية [8].

2.4. عدم شفافية التقارير المالية

يمكن تعريف عدم شفافية التقارير من خلال التركيز على مفهوم جودة التقارير وشفافيتها وما قد تتعرض له تلك التقارير من التلاعب والغش والذي يجعل معلومات تلك التقارير أكثر عرضه لعدم الشفافية. إذ عرّف [15] عدم شفافية التقارير المالية بأنها استراتيجية أو سياسة الإفصاح المصممة من الإدارة للتعتيم على الأداء الحقيقي للشركة وإخفائه والذي يقوم على تحيز الإدارة في الإفصاح لإخفاء الأخبار غير السارة، في حين يرى [14] عدم شفافية التقارير على أنه عدم توافر المعلومات لمن هم خارج الشركة ومن ثم عدم قدرة المستخدمين الخارجيين على اختراق سحابة الشركة ورؤية عملياتها وأنشطتها الأساسية. أما [5] فيرى عدم شفافية التقارير المالية يتم عندما يكون إعداد التقارير بشكل غير واضح وملائم بسبب ما تتضمنه معلومات تلك التقارير من الغموض والتحريف مما يجعلها غير قادرة على أن تعكس حقيقة الموقف المالي والأداء التشغيلي للشركة.

ان دوافع عدم شفافية التقارير هي [4,10].

1. دوافع مرتبطة بخصائص المديرين: تعتمد هذه الدوافع على ترسيخ نظرية القوة الإدارية والسلطة الممنوحة للمديرين في اتخاذ القرارات التي تؤثر مباشرة في سياسات الإفصاح وإعداد التقارير المالية وأن السمات الشخصية للمديرين وبصفة خاصة الثقة المفرطة من المحتمل أن تؤثر في زيادة عدم شفافية التقارير المالية.
 2. دوافع مرتبطة بخصائص الشركة: تتعدد الدوافع المرتبطة بخصائص الشركة منها (الوضع المالي، ووجود توقعات للمحللين الماليين، والارتباط بين عوائد أسهم الشركة والتدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية، والوفاء بشروط المديونية، ومتطلبات المساهمين). كذلك تمثل المنافسة في قطاع الصناعة عامل ضغط على المديرين لإظهار التقارير بشكل يرضي المستثمرين ويخدم مصالحهم الخاصة، إلا أن الإفصاح عن المعلومات الهامة عن الشركة قد يضر بها ويمكن استخدامها بشكل سيئ من قبل منافسيها، لذا تفضل الإدارة عدم الإفصاح عنها حفاظاً على الشركة وسيوالة أسهمها.
- والشكل (2) يلخص دوافع عدم شفافية التقارير المالية وكما يأتي:-



الشكل (1): دوافع عدم شفافية التقارير المالية

يمكن توضيح أهم المخاطر الناتجة عن عدم شفافية التقارير المالية كالآتي:-

1. مخاطر انتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات: يؤدي عدم شفافية التقارير المالية إلى زيادة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (أصحاب المصالح) إذ تكون الإدارة على معرفة تامة بحقيقة الأمور والأوضاع المالية في حين تكون الأمور غامضة وغير واضحة بالنسبة للأطراف الخارجية وخاصة في ظل اعتماد الإدارة بممارسة أساليب معينة لغرض الإخفاء والتعتيم على الحقائق التي تعكس الوضع المالي والأداء التشغيلي [5].
2. مخاطر زيادة إدارة الأرباح: يعد التلاعب بشفافية التقارير أحد أكثر الطرق المباشرة والفورية لتغيير شفافية البيئة المعلوماتية للشركات ويستخدم مقياس إدارة الأرباح ليعكس عدم شفافية التقارير وبما أن إدارة الأرباح يقوم بها المديرون للتلاعب بهذه التقارير بهدف إخفاء الأداء الحقيقي فإن إدارة الأرباح تلتقط الخصائص غير المرئية لعدم شفافية التقارير [16].
3. مخاطر زيادة مشاكل الوكالة: يؤدي انخفاض جودة التقارير نتيجة عدم شفافية المعلومات إلى زيادة مشاكل الوكالة بين الإدارة وحملة الأسهم والمقرضين والآخرين من أصحاب المصلحة بسبب عدم توافر المعلومات التي تعكس حقيقة الموقف المالي والأداء التشغيلي [5].

3.4. الثقة الإدارية المفرطة وعلاقتها بعدم شفافية التقارير المالية

أكدت هيئة الأوراق المالية الأمريكية بأنه يجب على الشركات تجنب نشر تقارير معقدة وطويلة أو غير واضحة، وفقاً لنظرية التشويش الإداري عندما يكون أداء المديرين ضعيفاً فمن المرجح أن يقوموا بتعقيد المعلومات التي يقدمونها سنوياً، ومن ناحية أخرى وفقاً لنظرية الإشارة، تحاول الشركات إرسال إشارات إيجابية ومنع نشر الأخبار السيئة، لذلك فالخصائص الشخصية للمديرين وبصفة خاصة الثقة المفرطة ستؤثر بشكل كبير في إعداد التقارير المالية [23]. وتتأثر المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير بالبيئة التي يتم إنتاجها فيها نتيجة تفاعل مجموعة متنوعة من العوامل ومن هذه العوامل هي الثقة الإدارية المفرطة [24]. إذ أكدت دراسة [3] على أن الثقة الإدارية المفرطة تزيد من مخاطر التقارير وأنها قد تؤدي إلى سوء الإفصاح في التقارير وبالتالي زيادة احتمالات عدم شفافية

التقارير، أما [8] فقد بينت ان الثقة الإدارية المفرطة تؤدي إلى اتخاذ قرارات تنعكس بطبيعتها على عمل الانظمة المحاسبية ونظراً لتأثير الثقة الإدارية المفرطة على التقارير لذلك من المهم مراعاة أثرها على السياسات المحاسبية لذلك فالثقة الإدارية المفرطة ستؤدي في النهاية إلى إعداد تقارير مالية غير شفافة.

يمكن تحديد أهم جوانب ربط الثقة الإدارية المفرطة بعدم شفافية التقارير المالية بالنقاط الآتية:

1. يسعى المدبرون من ذوي الثقة المفرطة إلى خلق قدر اكبر من الشفافية لنقل قدراتهم إلى السوق في حين قد يعرقل المدبرين ذوي الثقة المنخفضة استنتاجات السوق حول مواهبهم من خلال الحد من المعلومات، ومن ثم فان الشركات التي تضم مدبرين ذوي ثقة مفرطة هي اكثر شفافية من المصارف التي لديها مدبرين ذوو الثقة المفرطة وعليه يجب على المستثمرين أن يكونوا أكثر حذراً بشأن الاستثمار في الشركات غير الشفافة التي يفوقها مدبرون مفرطو الثقة.
2. أن الثقة الإدارية المفرطة تزيد من مخاطر إعداد التقارير نتيجة السلوك الإداري الانتهازي للتلاعب بالأرباح والنتائج مما يؤدي إلى سوء الإفصاح وزيادة احتمالات عدم شفافية التقارير المالية.
3. تبني التقارير المالية الدقيقة الثقة بين الشركة واصحاب المصلحة لأنها توفر المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات مستنيرة، لكن التفاعل بين الثقة الإدارية المفرطة وعدم شفافية التقارير له انعكاسات كبيرة على قيمة ومخاطر الشركة.

5. الجانب التطبيقي

5.1. مجتمع وعينة البحث

تمثل بكافة المصارف المتواجدة بسوق الأوراق المالي العراقي، وتم اختيار المصارف كمجتمع للبحث لأنها أحد أهم القطاعات ولها دور كبير في نجاح او فشل الاقتصاد ولهذا القطاع أهمية في تحريك عجلة النمو في الاقتصادات المحلية، فضلاً عن ذلك فالقطاع المصرفي العراقي يضم أكبر عدد من الشركات والبالغه (46) شركة مقارنة بالقطاعات الأخرى اي يمثل نسبة 35% من اجمالي الشركات المتواجدة في هذا السوق، عليه تم تحديد هذه العينة وفق شروط منها استمرار المصارف بالإفصاح عن البيانات المالية للفترة المحددة دون انقطاع، ليتحدد بناءً على ذلك عينة مكونة من (17) مصرفاً تم اختيارها من هذا المجتمع بعد استبعاد المصارف التي ليس لديها بيانات مالية متكاملة للفترة المحددة، وعليه تمثلت الحدود الزمانية لهذه العينة بـ (10) اعوام امتدت من 2013 وحتى 2022 لتكون عدد المشاهدات التي تم اعتمادها (170) مشاهدة لكل (مصرف/ عام).

5.2. قياس متغيرات البحث

5.2.1. قياس الثقة الإدارية المفرطة:

ضمن هذا المتغير تم اعتماد ثلاثة مقاييس وكالاتي:

1. نسبة الاتفاق الاستثماري على اجمالي الأصول للعام السابق: متغير وهمي إذ يعد المدير مفرط الثقة ويأخذ القيمة (1) اذا كانت نسبة الاتفاق الاستثماري للشركة اكبر من مثيلتها على مستوى الصناعة ويأخذ (0) بخلاف ذلك [17].
2. المبالغة بالاستثمار: متغير وهمي يأخذ قيمة (1) ويعد المدير مفرط الثقة اذا كانت البواقي الإحصائية في نموذج الانحدار الآتي ذات قيمة موجبة، ويأخذ (0) بخلاف ذلك [1]. كما مبينة في المعادلة (1).

$$\Delta Asset_{it} / Asset_{i,t-1} = \beta_0 + \beta_1 \Delta Sales_{it} / Sales_{i,t-1} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

إذ أن: $\Delta Asset_{it}$: التغير في اجمالي الاصول للشركة i للسنة t. $Asset_{i,t-1}$: اجمالي الاصول للمصرف i للعام السابق t-1. $\Delta Sales_{it}$: التغير في اجمالي الايرادات (المبيعات) للمصرف i للسنة t. $Sales_{i,t-1}$: اجمالي الايرادات (المبيعات) للمصرف i للعام السابق t-1.

3. نسبة الديون الى حقوق الملكية: يعد المدير مفرط الثقة ويأخذ (1) اذا كانت نسبة الديون للشركة اكبر من مثيلتها على مستوى الصناعة ويأخذ (0) بخلاف ذلك [10].

2.2.5. قياس عدم شفافية التقارير: تم قياسه من خلال المجموع المتحرك من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لثلاث فترات متتالية وتعتمد منهجية قياس درجة عدم شفافية التقارير المالية على الخطوات الآتية [12].

الخطوة الاولى: تحديد قيمة الاستحقاقات الكلية، كما مبينة في المعادلة (2).

$$TACC_{it} = NI_{it} - OCF_{it} \quad (2)$$

إذ أن: $TACC_{it}$ = اجمالي الاستحقاقات للشركة i للسنة t. NI_{it} = صافي الدخل قبل البنود غير العادية والاستثنائية (دخل التشغيل). OCF_{it} = التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية.

الخطوة الثانية: تقدير معادلة انحدار مقطعي حسب المعادلة الآتية، كما موضحة في المعادلة (3).

$$TACC_{it} / Assets_{i,t-1} = \beta_1 (1/Assets_{i,t-1}) + \beta_2 (\Delta REV_{it} / Assets_{i,t-1}) + \beta_3 (PPE_{it} / Assets_{i,t-1}) + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

إذ أن: $TACC_{it} / Assets_{i,t-1}$: الاستحقاقات الكلية مقسوماً على اجمالي الاصول للسنة السابقة. $Assets_{i,t-1}$: اجمالي الاصول للشركة i للعام السابق t-1. ΔREV_{it} : التغير السنوي في الايرادات للشركة i من السنة السابقة t-1 الى السنة الحالية t. PPE_{it} : يشير الى الاصول الثابتة الملموسة (ممتلكات والات ومعدات) للشركة i للسنة t. $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: القيم المقدرة لمعاملات النموذج والتي تستخدم في تحديد قيمة الاستحقاق الاختيارية.

الخطوة الثالثة: تحديد حسابات الاستحقاق غير الاختيارية حسب المعادلة الآتية، كما مبينة بالمعادلة (4):

$$NACC_{it} = \beta_1 (1/Assets_{i,t-1}) + \beta_2 ((\Delta REV_{it} - \Delta Rec_{it}) / Assets_{i,t-1}) + \beta_3 (PPE_{it} / Assets_{i,t-1}) + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

إذ أن: $NACC_{it}$: حسابات الاستحقاق غير الاختيارية. ΔRec_{it} : التغير في حسابات القبض (المديون+ اوراق القبض) للشركة i للسنة t-1 الى السنة t. ε_{it} : يشير الى بواقي نموذج الانحدار.

الخطوة الرابعة: تحديد قيمة حسابات الاستحقاق الاختيارية وفقاً للمعادلة الآتية، كما مدرجة في المعادلة (5):

$$DISACC_{it} = TACC_{it} - NACC_{it} \quad (5)$$

إذ أن: $DISACC_{it}$: يشير الى حسابات الاستحقاقات الاختيارية للشركة i للسنة t . $TACC_{it}$: يمثل ناتج المعادلة (1) الاستحقاقات الكلية. $NACC_{it}$: يمثل ناتج المعادلة (3) الاستحقاقات غير الاختيارية.

الخطوة الخامسة: حساب المجموع المتحرك من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية: يتم جمع القيم المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لكل شركة ولكل سنة خلال ثلاث سنوات سابقة ($t-1, t-2, t-3$) لتحديد قيمة عدم شفافية التقارير للفترة محل القياس.

$$OPACITY_{it} = AbsV(DISACC_{i,t-1}) + AbsV(DISACC_{i,t-2}) + AbsV(DISACC_{i,t-3}) \quad (6)$$

إذ أن: $OPACITY_{it}$: تشير الى قيمة عدم شفافية التقارير للشركة i وللسنة الحالية t . $AbsV(DISACC_{i,t-1})$: القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للمصرف i للسنة $t-1$.

الخطوة السادسة: تحديد قيمة عدم شفافية التقارير المالية: كلما ارتفع المجموع المتحرك من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لثلاث فترات دل ذلك زيادة عدم شفافية التقارير لان الشركات التي تتمتع بقيم مطلقة كبيرة باستمرار من الاستحقاقات التقديرية من المرجح أن تدير أرباحها المفصح عنها لإخفاء الأخبار السيئة، أما في حالة انخفاض المجموع المتحرك من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية واقتربها من الصفر فإن ذلك يدل على انخفاض عدم شفافية التقارير.

و عليه يبين الجدول (1) المتوسط الحسابي لمتغيرات البحث ولكافة مقاييسها مبوبة حسب كل مصرف على حده وللعينة ككل

الجدول (1): قياس المتغيرات للمصارف عينة البحث

ت	المصرف	عدم شفافية التقارير المالية			الثقة الإدارية المفرطة		
		Y	M1	M2	M3	M2	M3
1	مصرف اشور	0.270	0.100	0.600	0.100	0.100	0.100
2	مصرف الخليج	0.340	0.100	0.400	0.400	0.400	0.400
3	المصرف التجاري	0.172	0.000	0.300	0.000	0.300	0.000
4	مصرف بغداد	0.531	0.200	0.400	0.200	0.400	0.700
5	الشرق الأوسط	0.781	0.600	0.300	0.600	0.300	0.900
6	المصرف العراقي	0.287	0.500	0.600	0.500	0.600	0.400
7	مصرف المنصور	0.576	0.000	0.600	0.000	0.600	1.000
8	الائتمان العراقي	0.274	0.000	0.200	0.000	0.200	0.100
9	مصرف سومر	0.307	0.300	0.400	0.300	0.400	0.000
10	مصرف الاتحاد	1.096	0.100	0.200	0.100	0.200	0.500
11	مصرف بابل	0.490	0.400	0.300	0.400	0.300	0.000
12	مصرف ايلاف	0.602	0.400	0.400	0.400	0.400	0.000
13	مصرف كوردستان	1.507	0.100	0.400	0.100	0.400	0.500
14	المصرف الاهلي	1.194	0.500	0.600	0.500	0.600	0.600
15	مصرف المتحد	0.402	0.400	0.400	0.400	0.400	0.500
16	مصرف الموصل	0.496	0.100	0.300	0.100	0.300	0.200
17	مصرف الاستثمار	0.215	0.200	0.600	0.200	0.600	0.400
	المتوسط الكلي	0.561	0.235	0.412	0.235	0.412	0.371

يلاحظ من الجدول (1) فيما يتعلق بعدم شفافية التقارير المالية (Y) فقد سجل كل من مصرف الاتحاد ومصرف كوردستان ومصرف الاهلي مستويات مرتفعة من عدم شفافية التقارير المالية، في حين سجلت بقية المصارف مستويات ادنى، ومع ذلك تلك القيم تدل أيضاً على وجود مستويات من عدم شفافية التقارير غير بسيطة، أما فيما يتعلق بالثقة الإدارية المفرطة، فيلاحظ وجود مستويات منخفضة بصورة عامة حسب المقياس الأول نسبة الانفاق الاستثماري (M1) إذ كانت منعدمة في بعض المصارف كما في المصرف التجاري العراقي، ومصرف المنصور، ومصرف الائتمان، في حين في اعلى مستوياتها قاربت المستوى المتوسط وتجاوزته بقليل كما في مصرف الشرق الأوسط، والمصرف العراقي، والمصرف الاهلي، أما وفقاً للمقياس الثاني المبالغة بالاستثمار (M2) فقد سجل مستويات للثقة الإدارية المفرطة اعلى من المقياس الأول، ومع ذلك فهي أيضاً منخفضة في اغلب المصارف، أما حسب المقياس الثالث نسبة الديون (M3) فقد سجل مستويات متفاوتة وبشكل كبير بين المصارف من حيث الثقة الإدارية المفرطة، إذ سجل مصرف المنصور يليه مصرف الشرق الأوسط مستويات مرتفعة وشبه تامة للثقة الإدارية المفرطة، بينما يلاحظ وجود مستوى معدوم من هذه الثقة في الكثير من المصارف كما في المصرف التجاري العراقي ومصرف سومر ومصرف بابل ومصرف ايلاف.

ومن وجهة نظر الباحثان، يمكن أن تعزى أسباب التفاوت بين هذه المصارف في مستويات عدم شفافية التقارير المالية والثقة الإدارية المفرطة الى الآتي:-

1. تفاوت مستويات الشفافية والإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية لهذه المصارف بسبب عدم الالتزام التام لبعض المصارف بمتطلبات النظام المحاسبي الموحد ومعايير إعداد التقارير.
2. الاختلاف في مستوى تطبيق بعض الممارسات والسياسات المحاسبية بين المصارف نتيجة المرونة في معايير المحاسبة المحلية والدولية التي تمنح تلك المصارف سلطة التقدير للاختبار من بين السياسات البديلة للمحاسبة.

3. اختلاف طبيعة التقارير بين هذه المصارف بسبب التفاوت في فترة تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

3.5. التحليل الوصفي

نستعرض بعض الإحصائيات الوصفية لمتغيرات البحث للعينة كما بالجدول الآتي.

الجدول (2): التحليل الوصفي للعينة

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة	معامل الاختلاف
عدم شفافية التقارير (Y)	0.561	0.678	0.012	3.458	120.92%
الثقة المفرطة (M1)	0.235	0.425	0.000	1.000	180.81%
الثقة المفرطة (M2)	0.412	0.494	0.000	1.000	119.88%
الثقة المفرطة (M3)	0.371	0.484	0.000	1.000	130.71%

يتبين من الجدول (2) هناك مستوى مرتفع نوعاً ما في عدم شفافية التقارير (Y) على مستوى العينة ككل، ومع ذلك فإن الارتفاع في قيمة الانحراف ومعامل الاختلاف تضعف أهمية نتيجة الوسط الحسابي، ومن ثم عدم إمكانية تعميم نتيجته على مستوى العينة ككل لوجود التشتت وعدم الاتساق بين المشاهدات، كذلك يشير الوسط الحسابي للمقياس الأول نسبة الانفاق الاستثماري (M1) ان هناك مستوى منخفض من الثقة الإدارية المفرطة، إلا ان هذه النتيجة لا يمكن تعميمها لارتفاع قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف التي تدل على وجود التشتت وعدم الاتساق في المشاهدات، وايضاً يدل المقياس الثاني المبالغة بالاستثمار (M2) على وجود مستوى منخفض من الثقة الإدارية المفرطة إلا انها أعلى من المقياس الأول، ومع ذلك فإن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف يدلان على وجود التشتت وعدم الاتساق بالمشاهدات، في حين يدل المقياس الثالث نسبة الديون (M3) على وجود مستوى منخفض من الثقة المفرطة، وهو أدنى من المقياس الثاني وأعلى من المقياس الأول.

4.5. اختبار سلوك البيانات

استند على قيمة معامل الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis)، لتحديد نوع الأدوات الإحصائية المعلمية واللامعلمية التي يمكن الاعتماد عليها في اختبار الفرضيات.

الجدول (3): اختبار سلوك البيانات

المتغير	Skewness	Kurtosis
عدم شفافية التقارير المالية (Y)	0.693	1.968
الثقة الإدارية المفرطة وفق (M1)	0.259	-0.419
الثقة الإدارية المفرطة وفق (M2)	0.362	-1.892
الثقة الإدارية المفرطة وفق (M3)	0.541	-1.728

يتضح من الجدول (3) أن قيم المتغيرات تقع ضمن المدى الخاص بمعامل الالتواء والتفلطح وعليه يمكن القول أن بيانات البحث تقرب لتكون موزعة توزيع طبيعي ولذلك يمكن اعتماد الأدوات الإحصائية المعلمية في اختبار فروض هذه البحث.

5.5. اختبار الفروض ومناقشتها

H1. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة مع عدم شفافية التقارير المالية. وينبثق عنها ثلاثة من الفرضيات الفرعية وهي كالآتي:

H1-1. توجد علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الأول نسبة الانفاق الاستثماري مع عدم شفافية التقارير المالية.

H1-2. توجد علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثاني المبالغة بالاستثمار مع عدم شفافية التقارير المالية.

H1-3. توجد علاقة معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثالث نسبة الديون مع عدم شفافية التقارير.

لاختبار هذه الفرضيات استعمل الباحثان (Pearson Correlation) في قياس اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات البحث، إذ يظهر الجدول (4) قيم معامل الارتباط بين المتغيرات كالآتي:

الجدول (4): الارتباط الخطي بين المتغيرات

المتغير	الثقة الإدارية المفرطة			قيمة بيرسون المعنوية (Sig.)
	(M3)	(M2)	(M1)	
عدم شفافية التقارير المالية (Y)	0.235**	0.005	0.155*	1
	0.002	0.951	0.043	

يتبين من الجدول (4) عدم وجود علاقة معنوية بين عدم شفافية التقارير المالية (Y) مع الثقة الإدارية المفرطة بحسب المقياس الثاني المبالغة بالاستثمار (M2)، بينما سجل عدم شفافية التقارير المالية علاقة ارتباط معنوية إيجابية مع كل من الثقة الإدارية المفرطة بحسب المقياس الأول نسبة الانفاق الاستثماري (M1)، والمقياس الثالث نسبة الديون (M3)، بمعنى كلما زاد مستوى الثقة الإدارية المفرطة حسب المقياس الأول والثالث فإن ذلك سيرافقه ارتفاع في مستوى عدم شفافية التقارير، فالثقة المفرطة ينتج عنها ممارسات انتهازية تؤدي الى زيادة عدم الشفافية، وينشأ ذلك من محاولة الإدارة في التحكم بالمعلومات المتاحة لديها لتوجيه مستخدميها بما يخدم اهدافها ومصالحها الخاصة.

بناءً على ما سبق، يمكن القول برفض الفرضية الفرعية الثانية H1-2، وقبول الفرضيتان الفرعيتان الأولى H1-1 والثالثة H1-3، ونتيجة لذلك يمكن القول بقبول الفرضية الرئيسية الأولى التي توفر اجابة مفادها (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة الإدارية المفرطة مع عدم شفافية التقارير المالية).

H2. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للثقة الإدارية المفرطة في عدم شفافية التقارير المالية. وينبثق عن هذه الفرضية ثلاثة من الفرضيات الفرعية وهي كالآتي:

H2-1. هناك تأثير ذو دلالة معنوية للثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الاول نسبة الانفاق الاستثماري في عدم شفافية التقارير المالية.

لاختبار هذه الفرض تم إعداد نموذج انحدار خطي لتقدير عدم شفافية التقارير بدلالة الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الاول نسبة الانفاق الاستثماري، وذلك لتحديد مدى تأثير الاخير في عدم شفافية التقارير.

الجدول (5): تأثير الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الاول في عدم شفافية التقارير

المتغير	R ²	Adjusted R ²	F	Sig.
الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الاول نسبة الانفاق الاستثماري	0.024	0.018	4.156	0.043
	معامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	T	Sig.
	0.503	0.248	2.039	0.043

يتضح من الجدول (5) ثبات صحة معادلة الانحدار بدلالة (F) التي بلغت (4.156) عند دلالة إحصائية (5%) مما يعني إمكانية تقدير عدم شفافية التقارير بدلالة الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الاول نسبة الانفاق الاستثماري، وهذا ما يؤكد صحة هذا النموذج، بينما تدل قيمة (T) البالغة (2.039) عند دلالة إحصائية (5%)، على معنوية تأثير الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الاول نسبة الانفاق الاستثماري في عدم شفافية التقارير، كما تدل قيمة (β) الموجبة البالغة (0.248) على إيجابية هذا التأثير، أي كلما زاد مستوى الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الاول نسبة الانفاق الاستثماري فإن ذلك سيعمل في زيادة عدم شفافية التقارير، كذلك تشير قيمة معامل التحديد (R²) البالغة (0.024) إلى أن الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الاول نسبة الانفاق الاستثماري يفسر نسبته (2.4%) من التغيرات التي تحدث في عدم شفافية التقارير. وعليه يمكن قبول الفرضية الفرعية الاولى (H2-1) التي مفادها (هناك تأثير ذو دلالة معنوية للثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الاول نسبة الانفاق الاستثماري في عدم شفافية التقارير المالية).

H2-2. هناك تأثير ذو دلالة معنوية للثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثاني المبالغة بالاستثمار في عدم شفافية التقارير المالية. لغرض اختبار هذه الفرض تم إعداد نموذج انحدار خطي بسيط لتقدير عدم شفافية التقارير المالية بدلالة الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثاني المبالغة في الاستثمار، وذلك لتحديد مدى تأثير الاخير في عدم شفافية التقارير المالية.

الجدول (6): تأثير الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثاني في عدم شفافية التقارير المالية

المتغير	R ²	Adjusted R ²	F	Sig.
الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثاني المبالغة في الاستثمار	0.000	-0.006	0.004	0.951
	معامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	T	Sig.
	0.558	0.007	0.062	0.951

يلاحظ من الجدول (6) عدم ثبات صحة معادلة الانحدار بدلالة (F) البالغة (0.004) عند دلالة إحصائية أكبر من (5%)، مما يشير إلى عدم إمكانية تقدير عدم شفافية التقارير بدلالة الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثاني المبالغة في الاستثمار، في حين تشير قيمة (T) البالغة (0.062) عند مستوى دلالة إحصائية أكبر من (5%)، على عدم معنوية تأثير الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثاني المبالغة في الاستثمار في عدم شفافية التقارير المالية، وعليه يمكن القول برفض الفرضية الفرعية الثانية (H2.2) اي (ليس هناك تأثير ذو دلالة معنوية للثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثاني المبالغة بالاستثمار في عدم شفافية التقارير المالية).

H2-3. هناك تأثير ذو دلالة معنوية للثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثالث نسبة الديون في عدم شفافية التقارير المالية. لاختبار هذه الفرض تم إعداد نموذج انحدار خطي لتقدير عدم شفافية التقارير بدلالة الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثالث نسبة الديون، وذلك لتحديد مدى تأثير الاخير في عدم شفافية التقارير المالية.

الجدول (7): تأثير الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثالث في عدم شفافية التقارير المالية

المتغير	R ²	Adjusted R ²	F	Sig.
الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثالث نسبة الديون	0.055	0.050	9.808	0.002
	معامل الثابت (β0)	معامل الانحدار (β)	T	Sig.
	0.439	0.329	3.132	0.002

يشير الجدول (7) الى ثبات صحة معادلة الانحدار حسب (F) البالغة (9.808) عند دلالة إحصائية (5%)، مما يعني إمكانية تقدير عدم شفافية التقارير بدلالة الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثالث نسبة الديون، وهذا ما يؤكد صحة نموذجنا، بينما تدل قيمة (T) البالغة (3.132) عند مستوى دلالة إحصائية (5%) على معنوية تأثير الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثالث نسبة الديون في عدم شفافية التقارير المالية، في حين تدل قيمة (β) الموجبة البالغة (0.329) على إيجابية هذا التأثير، بمعنى كلما زادت الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثالث نسبة الديون فإن ذلك سوف يعمل على زيادة عدم شفافية التقارير، أما قيمة معامل التحديد (R²) البالغة (0.055) فتشير إلى أن الثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثالث نسبة الديون يفسر (5.5%) من التغيرات التي تحدث في عدم شفافية التقارير، وعليه يمكن القول بقبول الفرضية الفرعية الثالثة (H2.3) التي مفادها (هناك تأثير ذو دلالة معنوية للثقة الإدارية المفرطة وفق المقياس الثالث نسبة الديون في عدم شفافية التقارير المالية).

نتيجة لما سبق وبعد توفر مجموعة من الاعتبارات واعتماداً على النتائج الإحصائية المتعلقة بقبول كل من الفرضية الفرعية الاولى والثالثة، عليه تقبل الفرضية الرئيسية الثانية H2 التي توفر إجابة مفادها (هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للثقة الإدارية المفرطة في عدم شفافية التقارير المالية).

عليه يرى الباحثان ان الثقة الإدارية المفرطة تؤثر في عدم شفافية التقارير المالية، ويرجع السبب في ذلك الى وجود مجموعة من الحوافز الإدارية منها: عقود المكافآت المرتبطة بالأداء المالي، المخاوف المهنية على سمعة الإدارة في السوق، التخوف من ردود الفعل السلبية في حال الإفصاح عن الأخبار السيئة، والبقاء الإداري.

6. الاستنتاجات

1. اختلاف الآراء بين الباحثين حول وضع تعريف واضح وشامل لمفهوم عدم شفافية التقارير المالية وانعكس هذا الاختلاف على طريقة قياس هذا المفهوم، إذ يعد عدم شفافية التقارير من الأمور غير الملموسة التي يصعب قياسها بصورة دقيقة ومباشرة، لذلك قام هؤلاء الباحثين بالاستعانة ببعض المقاييس التقريبية وتطويرها وتكييفها بما ينسجم مع هذا المفهوم وابعاده المختلفة.
2. تتباين مستويات الثقة الإدارية المفرطة بين المصارف بحسب نوع المقياس المستعمل، فقد سجلت غالبية المصارف مستويات منخفضة وفق المقياس الأول نسبة الانفاق الاستثماري (M1)، بينما وفقاً للمقياس الثاني المبالغة بالاستثمار (M2) سجلت هذه المصارف مستويات أعلى من المقياس الأول، أما حسب المقياس الثالث نسبة الديون (M3) فقد سجلت مستويات متفاوتة وبشكل كبير بين هذه المصارف، أما عدم شفافية التقارير فسجلت غالبية المصارف مستويات متدنية ومع ذلك تدل تلك القيم المسجلة أيضاً على وجود مستويات من عدم الشفافية غير بسيطة، في حين سجلت ثلاث مصارف من مجموع (17) مصرف مستويات مرتفعة من عدم الشفافية.
3. توجد علاقة معنوية طردية بين الثقة الإدارية المفرطة مع عدم شفافية التقارير المالية، بمعنى كلما زاد مستوى الثقة الإدارية المفرطة فإن ذلك سيرافقه ارتفاع في عدم شفافية التقارير المالية، لأن الثقة الإدارية المفرطة ينتج عنها ممارسات انتهازية تؤدي إلى زيادة عدم الشفافية، وينشأ ذلك من محاولة الإدارة في التحكم بالمعلومات المتاحة لديها لتوجيه مستخدميها بما يخدم أهدافها ومصالحها الخاصة.

7. التوصيات

1. ينبغي العمل على زيادة فاعلية الدور الرقابي على إفصاحات الشركات للتحقق من شفافية التقارير ومن كفاية مستوى التفصيل بها ومطالبة أي شركة مخالفة بإعادة إصدار تقاريرها المالية وذلك لتفادي الآثار السلبية المحتملة لعدم شفافية هذه التقارير.
2. ضرورة الاهتمام بإرشادات تنظم مديري الشركات وتساعد على الحد من بعض التحيزات التي تشوب عملهم عن طريق دراسة التحيز السلوكي في تصرفات المديرين لما لها من تأثير في أداء الشركة وقدرتها على الاستمرار، ووضع خطوط فاصلة بين الثقة الإدارية بشكل عام والثقة المفرطة التي تضر بالأداء المالي وقيمة الشركة.
3. ينبغي على مجلس معايير المحاسبة والرقابة في العراق والجهات المسؤولة عن تنظيم سوق العراق للأوراق المالية في إقامة المزيد من الدورات التدريبية والورش والندوات لتحديد وتطوير متطلبات الإفصاح للحد من عدم شفافية التقارير، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدول الأخرى وتشكيل هيئة مستقلة تتألف من المحللين الماليين والمدققين والمحاسبين والمستثمرين تتولى مسؤولية الإشراف والرقابة على إفصاحات الشركات المدرجة في هذا السوق.

المصادر

- [1] حسين، محمد سعد احمد. (2023). أثر القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة على العلاقة بين ادارة الارباح الحقيقية وقيمة الشركة-دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية. (3) 1-81.
- [2] زامل، احمد محمد. السيد، مها عبد المنعم. (2021). اثر الثقة الزائدة لدى المديرين التنفيذيين على مستوى الافصاح عن المعلومات المستقبلية دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث التجارية. 45(2). 59-97.
- [3] سمعان، أحمد محمد شاكر حسن. (2020). المتغيرات المنظمة لعلاقة الثقة الإدارية الزائدة بتعدلات القوائم المالية (منهج إمبريقي على الشركات المساهمة المصرية). مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 4(3)، 1-75.
- [4] الصاوي، عفت أبوبكر محمد. (2022). دراسة واختبار تأثير غموض التقارير المالية والخصائص التشغيلية للشركات على مخاطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 3(1)، 263-328.
- [5] عبد الرحيم، محمد يوسف. (2022). دور التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في الحد من غموض التقارير المالية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 6(3)، 349-396.
- [6] عثمان، مصطفى صالح؛ احمد، محمد عزام عبدالمجيد؛ احمد، بخيت محمد، (2022)، أثر الثقة الإدارية المفرطة وتفاؤل المحللين الماليين على جودة التقارير المالية في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، 23(4)، 444-493.
- [7] علي، حمان أيمن محمد. عوض، محمد حمدي. (2021). قياس أثر فرط الثقة للمديرين التنفيذيين على المخاطر الكامنة لعميل المراجعة: دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصرية. مجلة الدراسات المالية والتجارية، 31(2)، 145-179.
- [8] محمد، دلال محمد إبراهيم. (2022). التأثير المُعدل لحوكمة الشركات في علاقة الثقة الإدارية المفرطة بالتحفظ المحاسبي عبر لزوجات التكاليف (دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المسجلة بالبورصة المصرية). المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 4(1)، 160-241.
- [9] محمد، محمود سليمان محمد، بغدادي أحمد بغدادي. (2019). أثر حوكمة الشركات علي العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والسلوك غير المتمثل للتكلفة (دراسة إختبارية). مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، 8(3)، 141-212.
- [10] النجار، سامح محمد أمين. بسيوني، مروة محمد ماهر. (2023). أثر العلاقة بين الثقة المفرطة للمديرين التنفيذيين وغموض التقارير المالية على خطر انهيار أسعار أسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دليل تطبيقي. مجلة البحوث المحاسبية، 10(1)، 216-305.

- [11] Alqatamin, R., Aribi, Z. A., & Arun, T, (2017), "The effect of CEOs' characteristics on forward-looking information", *Journal of Applied Accounting Research*, 18(4), 402-424.
- [12] Andreou, P. C., Lambertides, N., & Magidou, M, (2022), "A critique of the agency theory viewpoint of stock price crash risk: The opacity and overinvestment channels", *British Journal of Management*, Vol. 34, 2158–2185.
- [13] Banerjee, S., Humphery-Jenner, M., & Nanda, V. (2015). Restraining overconfident CEOs through improved governance: Evidence from the Sarbanes-Oxley Act. *The Review of Financial Studies*, 28(10), 2812-2858.
- [14] Bushee, B. J. (2012). Discussion of Financial reporting opacity and informed trading by international institutional investors. *Journal of Accounting and Economics*, 54(2-3), 221-228.
- [15] Dempsey, S. J., Harrison, D. M., Luchtenberg, K. F., & Seiler, M. J, (2012), "Financial opacity and firm performance: the readability of REIT annual reports", *The Journal of Real Estate Finance and Economics*, 45, 450-470.
- [16] Diantini, N. N. A., Ho, C. C., & Zhong, R. (2022). Price-Fixing Agreements and Financial Reporting Opacity. Available at SSRN 4043275. The University of Western Australia.
- [17] Duellman, S., Hurwitz, H., & Sun, Y. (2015). Managerial overconfidence and audit fees. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 11(2), 148-165.
- [18] Habib, A., & Hossain, M, (2013), "CEO/CFO characteristics and financial reporting quality: A review", *Research in Accounting Regulation*, 25(1), 88-100.
- [19] Kaplan, S. N., Sørensen, M., & Zakolyukina, A. A. (2022). What is CEO overconfidence? Evidence from executive assessments. *Journal of Financial Economics*, 145(2), 409-425.
- [20] Killins, R., Ngo, T., & Wang, H, (2021), "Goodwill impairment and CEO overconfidence", *Journal of Behavioral and Experimental Finance*, 29, 100459.
- [21] Kim, H. S., & Jang, S. (2021). CEO overconfidence and firm performance: The moderating effect of restaurant franchising. *Cornell Hospitality Quarterly*, 62(2), 276-292.
- [22] Khalaf, A. J., & Hussein, S. S. (2024). The Effect of Managerial Overconfidence on the Relationship Between Accounting Prudence and Financial Reports Opacity. In *Opportunities and Risks in AI for Business Development: Volume 1* (pp. 853-864). Cham: Springer Nature Switzerland.
- [23] Seifzadeh, M., Salehi, M., Abedini, B., & Ranjbar, M. H. (2021). The relationship between management characteristics and financial statement readability. *EuroMed Journal of Business*, 16(1), 108-126.
- [24] Takamatsu, R. T., & Fávero, L. P, (2017), "Opacidade das informações contábeis, adoção das normas internacionais e origem legal", *Revista Brasileira de Gestão de Negócios*, 19, 594-612.



**Journal of Administration
& Economics**

**Mustansiriya
University**

**College of
Administration &
Economics**

P-ISSN: 1813 - 6729

E- ISSN: 2707-1359

**Measuring Managerial Overconfidence and Demonstrating its Impact on the
Lack of Transparency in Financial Reports: An Applied Study**

Ayad Jumaah Khalaf

Dep. of Accounting, College of Economics & Administration, Tikrit University, Tikrit, Iraq.

Email: ayad2gumaa2@uoanbar.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/0009-0007-3050-7653>

Satam Salih Hussein

Dep. of Accounting, College of Economics & Administration, Tikrit University, Tikrit, Iraq.

Email: satam.hussein@tu.edu.iq, ORCID ID: <https://orcid.org/>

Article Information

Article History:

Received: 2 / 3 / 2024

Accepted: 11 / 11 / 2024

Available Online: 1 / 12 / 2024

Page no: 149 – 158

Keywords:

Overconfidence , lack of transparency , financial reporting , opacity , banks .

Abstract

The research aims to measure managerial overconfidence and demonstrate its impact on the lack of transparency in financial reports by applying it to a sample of banks listed on the Iraqi stock market. To achieve this goal, the research included a sample of (17) banks drawn from the study population represented by banks listed on the Iraqi stock market. This sample was chosen based on banks that have integrated data for the period extending from the year (2013 to 2022) and adopted quantitative measurement of the data of the study variables through the analysis of financial reports. Managerial overconfidence was measured using three methods which are (the ratio of investment spending to total assets, the investment exaggeration model, and the ratio of debt to equity). The lack of transparency in financial reports was measured according to the moving sum of the absolute value of optional entitlements. Some statistical methods were also used in the statistical program (SPSS) to examine the direction and strength of the relationship and influence between the variables. It was concluded that the research showed that there is no significant relationship between the lack of transparency in financial reports (Y) and managerial overconfidence according to the second measure, exaggeration of investment (M2), while the variable the lack of transparency in financial reports recorded a positive significant correlation with both managerial overconfidences according to the first measure, the percentage of investment spending. (M1), and the third measure is the debt ratio (M3). The research recommends to responsible authorities the need to establish strict legal legislation to limit administrative opportunism resulting from internal trading in information and to form an independent body responsible for supervising and controlling the disclosures of companies listed on the Iraqi Stock Exchange.

Correspondence:

Researcher name: [Ayad J. Khalaf](mailto:ayad2gumaa2@uoanbar.edu.iq)

Email: ayad2gumaa2@uoanbar.edu.iq